المعايير البيئية والقدرة التنافسية لصادرات الدول العربية التابعة لمنظمة الاسكوا

أ.أوصالح عبد الحليم
جامعة سطيف (1)

الملخص

إن الامتثال والتقيد بالاشتراطات والمعايير البيئية في التجارة الدولية، يقود إلى التأثير على القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الوطنية في البلدان العربية التابعة لمنظمة الاسكوا، إذ يؤدي ارتفاع التكاليف بسبب زيادة نفقات حماية البيئة إلى إضعاف هذه القدرة، أو يمكن أن تؤثر عكسيا بمعنى ترتفع هذه القدرة من خلال تطور تكنولوجيا جديدة لحماية البيئة التي يمكن أن تحقق تفوقا تكنولوجيا، ومن ثم كسب أسواق واسعة للتصدير، وفي إطار المنافسة الدولية فإن تصدير المنتجات المحلية لهذه الدول يمكن أن يتضرر أو على الأقل سوف يعرقل نموه من خلال ارتفاع التكلفة لأسباب تتعلق بإجراءات حماية البيئة محليا أو دوليا، فالتكاليف المرتفعة والأسعار المرتفعة قد تقود إلى تراجع إمكانيات التصدير في السوق العالمية لهذه الدول، ولكن يبقى لارتفاع التكلفة دور مهم في التأثير على القدرة التنافسية لصادرات دول الاسكوا في السوق العالمية.

الكلمات المفتاحية: المعايير البيئية، القدرة التنافسية للصادرات، الدول العربية التابعة لمنظمة الاسكوا.

Résumé

La conformité avec les exigences et les normes environnementales dans le commerce international, conduise à engendrer des impacts sur la compétitivité des secteurs économiques nationaux dans les pays arabes de l'Organisation de la CESAO. la hausse des coûts en raison de l'augmentation des dépenses de la protection environnementale vise à affaiblir cette compétitivité, ou Peut affecter Inversement sur la croissance de la compétitivité à travers le développement des nouvelles technologies pour protéger l'environnement, qui peuvent atteindre aussi une technologie supérieure et acquérir des vastes marchés. Dans le contexte de la concurrence internationale, l'exportation des produits locaux dans ces pays peut être affectée ou encombrer , par des coûts plus élevé de la protection de l'environnement au niveau national et international. La hausse des coûts et des prix Peut conduire à une baisse potentiel d'exportation sur le marché mondial pour ces pays, mais il reste le coût élevé qui joue un rôle important sur les impactes de la compétitivité des exportations dans pays membres de la CESAO sur le marché international.

Mots clés: Les normes environnementales, la compétitivité des exportations, les états arabes de l'Organisation de la CESAO.

¥

تخضع سياسات التجارة الخارجية لمجموعة من معايير التقييم مثل مدى القدرة على تحقيق أقصى كفاية ممكنة من حيث استغلال الموارد، والقدرة على تحقيق العدالة في التوزيع وتحقيق نوع من الثبات والاستقرار الاقتصادي، ومدى تحقيق آثار ايجابية على عملية النمو الاقتصادي، وهناك العديد من العوامل التي تؤثر على شكل ومضمون هذه السياسات، مثل مستوى التنمية الاقتصادية والظروف والأوضاع الاقتصادية القائمة ومدى وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج وحجم ونطاق السوق الداخلي، ولعل التنسيق بين سياسات التجارة الخارجية والسياسات الحمائية للبيئية من أهم عوامل نجاح هذه السياسات في إطار تحقيق التنمية المستدامة، وهناك علاقة وثيقة بين البيئة والتجارة والتي أكدتها قمة الدوحة في عام2002، وأظهرت الارتباط بين المعايير البيئية والتجارة وعلاقتهما بالقدرة التنافسية ومع تنامي مفهوم التنمية المستدامة تحول الاعتقاد تدريجيا إلى أن تحرير التجارة أصبح وسيلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وليس إضرارا بالبيئة، وبالرغم من أهمية موقع العلاقات بين البيئة والتجارة في عمليات التنمية المستدامة، إلا أن هناك افتقارا كبيراً للفهم العميق لهذه العلاقات المتشعبة، فالنهوض بالتجارة الدولية والمحافظة على البيئة المحلية ليس بالضرورة أن يكون له أهداف متعارضة إذا ما أخذت بالاعتبار العلاقة التشابكية والتكاملية بين البيئة والتجارة في تحقيق التنمية المتوازنة، لذلك؛ فإن التقييم المتكامل للعلاقة بين التجارة والبيئة الذي أكدت عليه المعاهدات والاتفاقيات البيئية الدولية، يجب أن يأخذ في الاعتبار وبشكل متوازن أثر المعايير والاشتراطات البيئية على التجارة من جانب، وكذلك أثر السياسات التجارية على البيئة من الجانب الآخر، ويعد النفاذ إلى الأسواق الدولية من أهم القضايا المطروحة والمرتبطة بالبيئة داخل المنظمة العالمية للتجارة، حيث يثير موضوع النفاذ إلى الأسواق مخاوف الدول النامية التي تخشى أن يؤدي اللجوء

للمتطلبات البيئية إلى فرض المزيد من القيود غير التعريفية على صادراتها إلى الدول المتقدمة، حيث تضع هذه الأخيرة اشتراطات ومعايير بيئية صارمة ومتشددة تهدف إلى حماية البيئة ومنتجاتها من المنافسة الخارجية في الوقت نفسه، لذا؛ يصعب على الدول النامية وعلى رأسها الدول العربية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الاسكوا- في ظل إمكانياتها المحدودة تدعيم قدراتها الإنتاجية التصديرية للوفاء بهذه المتطلبات، والتخوف من إهدار المزايا التي حصلت عليها في إطار مفاوضات الاوروغواي بشأن الوصول إلى الأسواق من خلال القيود البيئية.

بناءً على ما سبق يمكن طرح وصياغة الإشكالية التالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي:

ما هو أثر المعايير البيئية على تنافسية صادرات الدول العربية التابعة لمنظمة الاسكوا؟

نحاول ضمن هذه الورقة البحثية الإجابة على هذه الإشكالية من خلال التطرق للعناصر التالية:

أولا: الإطار العام للمعايير البيئية.

ثانيا: أثر المعايير البيئية على التجارة الدولية.

ثالثا: أثر المعايير البيئية على تنافسية صادرات الدول العربية التابعة لمنظمة الاسكوا.

أولا: الإطار العام للمعايير البيئية

من أجل إدراك المغزى من اعتماد المعايير البيئية في التجارة الدولية، وما مدى تأثيرها على حماية البيئة وعلى تنافسية الصادرات، علينا التطرق إلى مختلف المفاهيم المرتبطة بها.

1- تعريف المعايير البيئية

تعرف المعايير البيئية على أنها: "مجموعة من القيود الخاصة بمعالجة قضايا التلوث والأخطار البيئية من خلال التنظيمات التشريعية واللائحية التي تهدد مستويات إصدار العوادم، وتوصيفات واشتراطات معينة تتعلق بأسلوب الإنتاج أو المنتجات، وقد تذهب في أقصى صورها

إلى خطر ممارسة أنشطة محلية معينة، أو عدم السماح بدخول سلع معينة لم تراع فيها المعايير والقيود المفروضة، نظرا لما قد يترتب عليها من مخاطر على البيئة."[1]

وتعرف على أنها: "شروط يجب توافرها في المنتجات سواء في مدخلات انتاجها أو المواد المكونة لها أو في أساليب إنتاجها أو عبواتها، وطريقة تغليفها وكذلك مواصفات محددة لكميات الملوثات الخارجة أثناء العملية الإنتاجية وكيفية التعامل معها."[2]

أما منظمة الاسكوا فتعرفها على أنها: "تدابير واشتراطات لها آثارها على إدارة البيئة الطبيعية، غير أنها قد تتضمن أيضا تدابير تتعلق ببيئة من صنع الإنسان و/أو الصحة والسلامة البيئيتين."[3]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول إن:

- المعايير البيئية أداة تستعملها الحكومات عادة في إدارة الإنتاج والاستهلاك، وقد تكون هذه المعايير طوعية أو إلزامية.

- يتخذ تطبيق المعايير المتعلقة بالبيئة منحى معقدا، لأن المعايير البيئية كثيرا ما تعالج مسائل تتعلق بعملية الإنتاج، ولا تقتصر على الخصائص النهائية للمنتج، ولا يؤثر هذا الأمر على طريقة تطبيق المعيار وحسب بل على طريقة رصده ومناقشته.

2- أنواع المعايير البيئية

تنقسم المعايير البيئية إلى معايير نوعية، معايير الانبعاث، معايير تقنية، معايير المنتجات، كما يلي:[4]

- المعايير النوعية (Les normes de qualité d'environnement): تضع هذه المعايير الأهداف النوعية العامة الواجب تحقيقها بناءً على خصائص وقدرات الوسط الطبيعي، فمثلا تحدد الحد الأقصى لنسبة الغازات الملوثة للهواء، وكذلك الحد الأقصى للتلوث الضوضائي، وهي معايير عامة تستخدم العديد من الأدوات لتحقيقها.

- معايير الانبعاث (Les normes d'émission): تحدد هذه المعايير الكمية القصوى المسموح بها للنفايات الملوثة في مكان معين (مثلا حد إصدار

الضجيج من قبل السيارات...)، وهي معايير تفرض إلزاما وتحدد الكمية والوسيلة التي يتم خفض بها كل أنواع التلوث البيئي.

- معايير تقنية (Les normes de procédés): تحدد هذه المعايير الطرق التقنية للإنتاج الواجب استعمالها والتجهيزات المقاومة للتلوث الواجب تنصيبها، مثل نوع التكنولوجيا والآلات والمعدات المستخدمة ومدى انسجامها.

-معايير المنتجات (Les normes de produits): توضح وتحدد هذه المعايير الخصائص المميزة للسلع المنتجة (مثلا نسبة مادة الرصاص في البنزين) وهي معايير أو اشتراطات تطبق بغرض منع حدوث التدهور البيئي، وكذلك حماية المستهلكين من التلوث البيئي الذي يضرهم بصفة مباشرة، أي أن هذه المعايير تهدف إلى المحافظة على البيئة وحمايتها من كل أشكال الضرر التي تلحق بها، والذي ينشأ من استخدام أو استهلاك السلع والمنتجات وما تتركه من تأثيرات سلبية ومن مواد سامة تضر بالإنسان والحيوان والنبات أو يؤدي إلى الإخلال بالتوازن في النظام البيئي ومكوناته.

إن هذه المعايير تتابع جميع المراحل التي يمر بها المنتوج بدءا من استيراد المواد الأولية التي تدخل في إنتاجه ومرورا بطريقة تصنيعه إلى غاية الاستهلاك النهائي له، وبالتالي تستهدف هذه المعايير حماية البيئة من استعمال أو استهلاك هذا المنتوج، لذلك فإنه يوجد تبعات رئيسية مباشرة على المصدرين وبالأخص مصدرا الدول النامية، حتى لا تمنع منتجاتهم من الدخول إلى أسواق الدول المتقدمة، وأهم هذه التبعات الناتجة عن التشريعات البيئية ما يلي:[5]

- زيادة تطبيق أنظمة الإدارة البيئية.
- زيادة الإجراءات المتخذة للحد من المخلفات الناتجة عن التغليف وزيادة في الإجراءات المستخدمة لإعادة تدوير مواد التغليف.
- زيادة الاهتمام بعلامات المنتجات المختلفة في سلوك الشراء من قبل المستهلكين، وخاصة المستهلكين الأوروبيين منهم.

وبالتالي فإن من أهم التطبيقات لهذه المعايير والاشتراطات هي:[6]

-متطلبات التعبئة والتغليف(Le packaging): تعتبر متطلبات التعبئة والتغليف عنصر أساسي في تمكين المنتج من المنافسة في الأسواق العالمية باعتبار أن التعبئة السليمة الواجهة الأولى للسلعة التي يتلقاها المستهلك لأول وهلة، وهذا لا يعني أن العبوة أمر شكلي فقط ولكنها تمثل نصيباً هاما من مواصفات السلعة...هذا بالإضافة إلى أن صناعة العبوة المناسبة الجيدة يتطلب معرفة واسعة بطبيعة الخامات الداخلة في صناعتها وخصائصها ومدى ثباتها أمام المؤثرات كالضوء والحرارة ومدى تحملها للنقل والتداول ومدى تقبل المستهلك للعبوة سواء في السوق المحلي لمواجهة المنافسة مع المنتجات الأجنبية أو المستهلك الخارجي في خضم المنافسة العالمية.

وتعرف متطلبات التعبئة والتغليف بأنها مجموعة من المراحل المتتالية تمر بها الخامة والمستلزمات والسلع ومكوناتها من مصادر الإنتاج المختلفة حتى وصولها للمستهلك أو المستخدم لهذه العبوة مرورا بعمليات التداول والنقل والتخزين وتدويرها وإعادة استخدامها.

وبالنسبة لطرق التعامل مع مخلفات مواد التعبئة، فهنالك ثلاث اتجاهات للحد من تراكم هذه المخلفات تعرف بـ: 3Rs تتمثل في: [7]

التقليل (Reducing): بالعمل على الإقلال من المواد الخام المستخدمة في صناعة العبوة من خلال تقليل سمكها بإنتاج مواد بديلة ذات قدرة أعلى على التحمل ومقاومة المؤثرات الخارجية.

إعادة التدوير(Recycling): إعادة تدويرها من خلال تشكيلها من جديد بعد خلطها بنسبة من مادة العبوة الأصلية التي لم يسبق تصنيعها، وهذا الاتجاه يحقق بيئة نظيفة يعمل في ذات الوقت على توفير مادة خام رخيصة.

إعادة الاستخدام (Reusing): إعادة استخدام العبوة نفسها لنفس غرض التعبئة مثل العبوات الزجاجية.

ويمكن تمثيل أهمية متطلبات التعبئة والتغليف في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): متطلبات التعبئة والتغليف ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

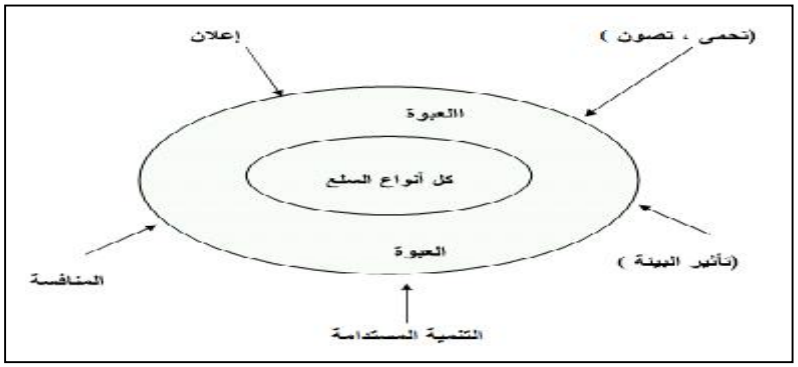

المصدر: نجية عبد المحسن، التعبئة والتغليف للمنتجات الغذائية: تقنياتها، مواردها، أساليب التدوير المواصفات العربية والدولية، مرجع سبق ذكره، ص:4.

ويساهم استخدام التكنولوجيا الحديثة في إنتاج العبوة الملائمة في تنمية المبيعات سواء على المستوى المحلي أو التصدير، وتلعب متطلبات التعبئة والتغليف دورا هاما في التأثير على البيئة لما ينتج عنها من مخلفات معظمها من مخلفات البلاستيك – الورق – الألمنيوم – الصفيح، ويعتبر التخلص منها أمرا هاما وضروريا تتطلبه مقتضيات البيئة النظيفة الآمنة، وهذا أدى إلى إضافة بعْد جديد لمتطلبات التعبئة والتغليف ألا وهو التعبئة صديقة البيئة، وتعتبر المواصفات القياسية الدولية ISO14000 التي تمنح من طرف المنظمة الدولية للتقييس في إطار نظام الإدارة البيئية عنصرا هاما ومؤثرا في وجودة متطلبات التعبئة والتغليف بما تتضمنه من اشتراطات أساسية وعوامل جودة آخذة في الاعتبار نوعية المادة المعبأة مع الحفاظ على جودتها حتى وصوله للمستهلك مع حماية البيئة، إن منظومة متطلبات التعبئة والتغليف لها دور فعال في تحقيق التنمية المستدامة.[8]

العلامة-العنونة-البيئية(L'écolabel): العلامة البيئية هي منظومة متكاملة تهدف لإبراز تميز بعض المنتجات التي تبرهن على أعلى

مستويات الجودة من ناحية المحافظة على البيئة وتبرز القيام بمجهودات ملحوظة في مجال استعمالات التكنولوجيا النظيفة، وتتضمن عند الاقتضاء أوفر فرص الدوام خلال دورة حياتها وذلك مع مراعاة التراتيب الجاري بها العمل في مجال التقييس والجودة، وقد تكون هذه المنتوجات سلعاً أو خدمات، وتمثل منظومة العلامة البيئية نظاما قانونيا للإشهار الاختياري تستند بمقتضاه العلامة بعد التثبيت من مطابقة المنتوج لمجموعة من المعايير البيئية والايكولوجية خلال دورة حياته، وتستخدم من قبل الجهات الحكومية أو الجهات الخاصة بحماية المستهلك، وهي تمنح للمنتجين وتستخدم لإعلام المستهلكين بأن السلع التي تحمل العلامة هي الأكثر تفضيلا من المنظور البيئي عن غيرها من المنتجات من نفس النوع، ويتم الحصول عليها على أسس اختيارية دون إجبار[9]

وتشير العلامة إلى أن المنتج قد اتبع جميع الخطوات التي تشترطها هذه العلامة طوال دورة حياة المنتوج بدءا من (الإنتاج – التوزيع- الاستخدام – الاستهلاك –طريقة التخلص منه كنفايات)، وتتميز هاته العلامة بالإيجابية، حيث إنها تحمل إشارات إيجابية تساعد المستهلك وترشده نحو اختيار المنتوج الذي يلائمه، كما قد تحمل بعض الإرشادات أو الإشارات التحذيرية والتي نجدها في بعض البطاقات التعريفية كعلب السجائر والتي تحذر من التدخين ومدى خطورته على صحة الإنسان، وتهدف الحكومات وجماعات أنصار البيئة من وراء تشجيع استعمال هذه الأداة إلى زيادة الإدراك والوعي لدى المستهلكين بأهمية الحفاظ على بيئتهم، مما قد يدفعهم إلى تغيير نمط معيشتهم واستهلاكهم، وبالتالي اختيار ما هو في فائدتهم من منتجات صديقة للبيئة، وهو الأمر الذي قد يضطر المنتجين "في ظل مبدأ المنافسة وسيادة المستهلك" إلى إجراء تغييرات في أساليب إنتاجهم بما يتماشى مع متطلبات الحفاظ على البيئة وفق متطلبات التنمية المستدامة.[10]

3- محددات المعايير البيئية

يستجيب تحديد المعايير البيئية إلى محددات قد تكون تقنية أو اقتصادية:[11]

- المعايير التقنية: غالبا ما تشير إلى معايير الجدوى التكنولوجية من خلال فرض أحسن التكنولوجيات المعروفة مما يجعل الاختيار بين الرهان على المستقبل والمحافظة التكنولوجية.
- المعايير الاقتصادية: تحدد هذه المعايير وفقا لمعايير اقتصادية بحتة، حيث تتجسد على مستوى الإنتاج (من التلوث) المماثل للمستوى الأمثل بعد ادخال الآثار الخارجية، مثل مستوى الإنتاج الذي تتساوى عنده التكلفة الحدية لمكافحة التلوث والتكلفة الحدية للأضرار.

أما عن مراحل التنظيم للمعايير البيئية، فيبدأ بتفهم ودراسة المشاكل البيئية، ثم التخطيط لعلاج تلك المشاكل وإعداد التشريعات وفرض المعايير البيئية، ثم في مرحلة لاحقة يتم منح التراخيص للمنشآت في ضوء المعايير السابق تقريرها، ثم تستمر الرقابة بعد ذلك تليها فرض العقاب على المنتهك، وإن غابت هذه المحددات قد لا يكتب لأسلوب المعايير النجاح في حماية البيئة والمحافظة عليها، مثل حصر المنشآت والجماعات المستهدفة وفقا لخصائصها الاقتصادية والفنية وتحديد أولويات التحرك واختيار الأدوات القادرة على وضع التنظيم موضع التنفيذ وتشجيع المواطنين والتعاون والتشاور الحقيقي مع المنشآت المسببة للتلوث ونشر المعلومات.

ثانيا: أثر المعايير البيئية على التجارة الدولية

إن العلاقة بين المعايير البيئية والتجارة الدولية هي معقدة، فبعض الخبراء يرون في الامتثال للشروط البيئية هو مجرد عبء إضافي يزيد في تكاليف الإنتاج ويضعف القدرة التنافسية للمؤسسات لا سيما تلك المعنية بالتجارة الدولية، وبينما يعتبر آخرون أن المعايير البيئية هي آلية لتحسين كفاءة الإنتاج والحد من الأضرار الي تلحق بالبيئة، حيث تقع تكاليف التدهور البيئي على المجتمع بأسره.

1- كفاءة المعايير البيئية

ينطوي تحديد المعايير على بعض جهات المتابعة التي تتابع فعاليات المتسببين بالتلوث والتي تتمتع بصلاحية فرض بعض العقوبات، وإذا كانت تلك الجهات لا تتمتع بصلاحية المعاقبة فإن الحافز الوحيد للمتسبب بالتلوث للبقاء ضمن المعيار هو بعض أشكال الوعي الاجتماعي، وهكذا فإن المعايير ترتبط بالعقوبات، أي أنه يمكن مقاضاة المتسببين بالتلوث أو التهديد بذلك على الأقل، إن مشكلة تحديد المعايير أنه يؤدي إلى وجود حل ملائم من الناحية الاقتصادية بطريق الصدفة فقط، أي أنه من غير المحتمل أن يؤدي إلى مستوى مثالي من الآثار الخارجية للتلوث والشكل التالي يوضح ذلك:[12]

الشكل رقم (02): **كفاءة المعايير البيئية**

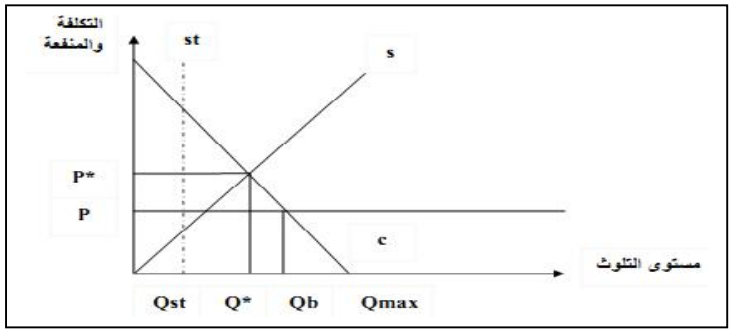

المصدر: دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، مرجع سابق، ص135.

يتم وضع المعيار A الذي يتوافق مع مستوى التلوث ومستوى الفعالية الاقتصادية Qst ونفترض أنه يتم تحديد العقوبة عند النقطةP من الشكل، من أجل أن يعمل المعيار بشكل صحيح يجب أن يصل التلوث إلى الحد الأقصى المسموح به فقط Qst، وسيكون عندئذ من الواضح أن Qst ليس مثاليا وذلك لأنه أقل من *Q، وفي الواقع فإذا لم يتم تحديد المعيار عند *Q فسوف لن يكون ذلك المعيار مثاليا، ويمكن أن يتزامن المعيار مع الحد المثالي شريطة أن يكون الحد المثالي قابلا للتعريف، ولكن العقوبة P تكون غير كُفأة، في هذه الحالة يكون لدى المتسبب بالتلوث الحافز للتسبب بتلوث يصل إلى Qb، لماذا؟ سوف يقوم

بهذا نظرا لأن إجمالي العقوبة حتى Qb أقل من صافي المنافع الاجتماعية من التلوث، وسوف لن يتجاوز Qb لأن المزيد من التلوث يجتذب المزيد من العقوبة في حال تجاوز صافي المنافع الحدية، ونحن بحاجة لاستبدال هذه النتيجة من حيث احتمالية العقوبة الي يتم التعرض لها، المتسبب بالتلوث يجب أن يضبط من قبل مفتشي التلوث، وأن هذا عادة ما يكون صعبا حيث إن هناك الكثير من المتسببين بالتلوث في المنطقة ويساهم كل منهم بطريقة صغيرة نسبيا في إجمالي مستوى التلوث، إن الحساب الذي يجريه المتسبب بالتلوث هو لمقارنة العقوبة مضروبة باحتمالية مواجهة العقوبة مع صافي منفعة التلوث، وحتى لو كانت العقوبة مؤكدة في الشكل رقم 02 فإنه يكون من المجدي التسبب بالتلوث حتى النقطة Qb، ويمكن أن تشير هذه المناقشة إلى أن المطلب العام هو أن يكون المعيار مثاليا، أي أن العقوبة تكون مؤكدة وأنها يجب أن تكون مساوية لـ *P، ومن أجل أن يكون المقياس مثاليا فإننا بحاجة لوضعه بطريقة تسمح بأن يكون مستوى النتاج المقابل للمعيار مثاليا وأن تكون العقوبة المفروضة مساوية لـ *P ويتمتع بتطبيقها بنسبة موثوقية تساوي 100% عند تجاوز *Q، إن صعوبات تحقيق هذه الظروف تفسر سبب حذر الاقتصاديين من المعايير، ورغم ذلك تبقى إجراءات السياسة المعيارية ضرورية وخاصة عند حدوث الخسائر البيئية الي لا يمكن تعويضها.

2- أثر المعايير البيئية على القدرة التنافسية

إن تطبيق المعايير البيئية يؤثر على حجم التجارة الدولية هيكلها وكذلك وجهتها الجغرافيا والمكاسب الي تحققها الأطراف المتعاملة، وشروط التبادل التجاري، ويعد أعمال مبدأ تضمين التكاليف تجسيدا لذلك من خلال تأثيره على حجم الإنتاج، هيكل الأثمان النسبية ومعدل التبادل التجاري، ويؤدي إدخال التكاليف البيئية في الاعتبار على المستوى الكلي أو الجزئي إلى إعادة تخصيص الموارد التنموية، بحيث يتم توجيه جزء منها للأغراض البيئية، ويزداد حجم الموارد المخصصة لهذا الغرض كلما ازدادت الأضرار البيئية وخاصة منها التلوث البيئي ومستويات

خفضه المنشود، وكذلك كلما ارتفعت تكاليف هذا الخفض، ومما لا شك فيه أن إعادة تخصيص الموارد على النحو السابق قد تعني سحبا لجزء منها من الاستثمارات الإنتاجية، مما قد يؤدي إلى خفض إمكانات المجتمع لإنتاج السلع والخدمات وهو ما يعرف بتكلفة الفرصة البديلة، إن هذا التحول في الموارد يؤثر بدوره بالسالب على الرفاهية الاقتصادية للمجتمع من خلال خفض الاستهلاك من السلع المحلية، لكن هذا الخفض قد يتم تعويضه عن طريق الاستيراد لسلع مماثلة، كما أن ذلك يؤدي ولا شك إلى خفض صادرات الدولة من السلع التي تدخل في تجارتها الدولية، وذلك بسبب انخفاض القدرة التنافسية لهذه الصادرات بسبب ارتفاع تكاليف خفض التلوث.[13]

ويمكن أن يظهر أثر المعايير البيئية على تنافسية الصادرات من خلال دراسات علمية وتجريبية لبعض للدول، وفي هذا الإطار حاولت العديد من الدراسات اختبار صحة الافتراض بوجود علاقة سلبية بين المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات، وانتهت بعض هذه الدراسات إلى وضع مؤشرات على انخفاض القدرة التنافسية لصادرات الدول التي تطبق معايير بيئية صارمة، مثل ألمانيا واليابان، فيما أكدت دراسات أخرى أن آثار المعايير البيئية على تنافسية الصادرات تكاد تكون منعدمة أو ضعيفة في أحسن الأحوال، وبخاصة في مجال المنتجات الصناعية، حيث لا تمثل النفقات اللازمة للتكيف مع المعايير البيئية سوى نسبة ضئيلة من إجمالي التكاليف الكلية للمشروع، ويستشهد بعض الاقتصاديين على صحة النتائج التي توصلت إليها دراساتهم بوجود تأثيرات سلبية للمعايير البيئية الصارمة على تنافسية الصادرات، بأن دول أفريقيا الجنوبية فقدت ميزتها النسبية القوية التي كانت تتمتع بها في منتجات الأفيال (العاج والجلود وغيرها)، بعد تحريم تجارة تلك السلع بموجب اتفاقية التجارة الدولية للأجناس المعرضة لخطر الانقراض، وأجريت دراسة على صادرات السلع الحساسة للبيئة في أكثر من خمسين دولة خلال العقود الثلاثة الماضية، وتوصلت الدراسة إلى أن صادرات

هذه السلع لم تتغير تغيرا يذكر، على الرغم من تغير المعايير البيئية في كثير من هذه الدول خلال فترة الدراسة، وخلصت إلى القول بأن الادعاء على أن المقاييس البيئية الصارمة تخفض من المنافسة الدولية للسلع الحساسة للبيئة، وهذا ليس من السهل تبريره عمليا، وعلى ذلك فإنه لا يمكن الجزم بصورة حاسمة بصحة الافتراض القائل بأن المعايير البيئية الصارمة تؤدي إلى انخفاض المنافسة الدولية، أو أن الدول التي تتبنى مقاييس بيئية أقل صرامة تحقق مكاسب اقتصادية كبيرة بحكم تمتعها بمزايا نسبية فيما يتعلق بالسلع الحساسة للبيئة، ومع هذا فإنه ينبغي أن نضع في الاعتبار نوعية السلع والمنتجات عند تقدير مدى تأثرها بالمعايير البيئية، ومما يزيد من صعوبة تقييم أثر المعايير البيئية على أداء الصادرات، تداخل العوامل الاقتصادية الأخرى في التأثير على المنافسة الدولية، مثل التقدم التكنولوجي والسياسة الاقتصادية والمالية المتبعة.[14]

ثالثا: أثر المعايير البيئية على تنافسية صادرات الدول العربية التابعة لمنظمة الاسكوا

تظم منظمة الاسكوا 17 بلدا عربيا في منطقة غربي آسيا هي: المملكة الأردنية الهاشمية، الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية السودان جمهورية العراق، سلطنة عمان، فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، ليبيا، جمهورية مصر العربية، المملكة العربية السعودية، المملكة المغربية، الجمهورية اليمنية.[15]

1- التجارة الخارجية الإجمالية العربية

انعكس استمرار ارتفاع أسعار الطاقة العالمية خلال المدة الأخيرة على أداء التجارة الخارجية العربية فبعد أن شهدت التجارة العربية تراجعا ملحوظا خلال عام 2009 نتيجة للتبعات السلبية للازمة الاقتصادية والمالية العالمية، استعادت الصادرات الإجمالية العربية نموها في عام 2010، ثم ارتفعت مجددا في عام 2011 مسجلة زيادة بنسبة 30.6%، لتبلغ حوالي 1.195.8 مليار دولار، وقد تفوقت نسبة زيادة قيمة الصادرات الإجمالية العربية على نسبة زيادة قيمة الصادرات العالمية في

2011 الأمر الذي أدى إلى زيادة وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية ليصل إلى نسبة 6.6%، أما بالنسبة لأداء الواردات الإجمالية العربية، فقد حققت قيمتها زيادة بنسبة 12.8% في عام 2011 لتبلغ حوالي 752.6 مليار دولار بعد أن كانت نحو 667.1 مليار دولار عام 2010، ولقد ساهمت في زيادة الواردات الإجمالية العربية مجموعة من العوامل من أهمها زيادة واردات الدول المصدرة للنفط في ضوء زيادة الإنفاق العام فيها، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار استيراد النفط الخام بالنسبة للدول المستوردة له إضافة إلى ارتفاع الأسعار العالمية لبعض السلع الغذائية، وقد انخفض وزن الواردات العربية بصورة طفيفة من نسبة 4.3% في عام 2010 إلى 4.1% في عام 2011، كما يوضحه الجدول التالي:[16]

الجدول رقم(01): التجارة الخارجية العربية الإجمالية

البنود	القيمة (مليار دولار أمريكي)					معدل التغير السنوي (%)					معدل التغير السنوي 2010 -2007 (%)
	2007	2008	2009	*2010	*2011	2007	2008	2009	*2010	*2011	
الصادرات العربية	796.1	1,081.2	730.9	915.7	1,195.8	7.7	35.8	-32.4	25.3	30.6	4.8
الواردات العربية	535.9	674.4	613.8	667.1	752.6	31.4	25.8	-9.0	8.7	12.8	7.6
الصادرات العالمية	14,012.0	16,132.0	12,531.0	15,254.0	18,217.0	15.7	15.1	-22.3	21.7	19.4	2.9
الواردات العالمية	14,311.0	16,536.0	12,733.0	15,457.0	18,381.0	15.1	15.5	-23.0	21.4	18.9	2.6
وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية	5.7	6.7	5.8	6.0	6.6						
وزن الواردات العربية في الواردات العالمية	3.7	4.1	4.8	4.3	4.1						

* بيانات أولية.

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي، مرجع سابق، ص166.

ويمكن التوضيح أكثر لنسبة التغير في قيمة الصادرات والواردات للدول العربية في الشكل التالي:

الشكل رقم(03): نسبة التغير في قيمة الصادرات والواردات للدول العربية في 2011

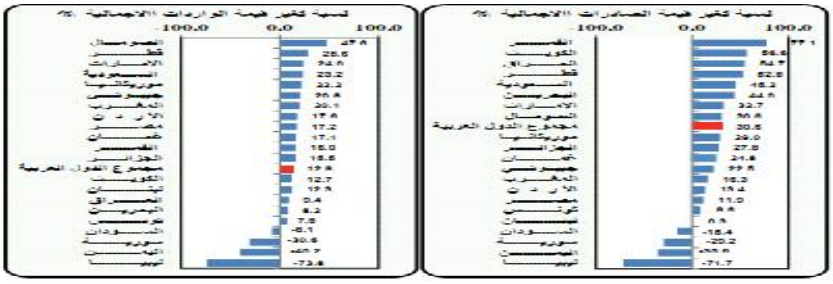

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي، مرجع سابق، ص168.

ويمكن أيضا أن نوضح بالتحديد أداء التجارة الخارجية في الدول العربية التابعة لمنظمة الاسكوا في الجدول التالي:[17]

الجدول رقم(02): قيمة الواردات والصادرات والميزان التجاري في دول الاسكوا

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011
الواردات	414 120	565 830	476 601	532 357	624 536
الصادرات وإعادة التصدير	606 756	880 617	620 651	771 036	1 074 740
الميزان التجاري	192 636	314 787	144 050	238 680	450 204

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المجموعة الإحصائية العربية 2012، مرجع سبق ذكره، ص.220

2- هيكل الصادرات في دول الاسكوا

إن تحليل بنية المبادلات الخارجية لدول الاسكوا مع العالم الخارجي من شأنها العمل على تحديد طبيعة المنتجات، إذ يكون لدول المنظمة ميزة تفوق نسبي فتقوم بتصديرها، وتلك التي يكون لها ندرة نسبية فيها فتعمل على استيرادها.

أ- تحليل البنية السلعية للصادرات

تظهر الإحصائيات أن الوقود والمعادن استأثرت بالحصة الأعلى في الصادرات الإجمالية لدول الاسكوا والتي ارتفعت من 71.9% في عام 2010 إلى 73.6% في عام 2011، في حين تراجعت حصة المصنوعات لتبلغ 18% في عام 2011 مقارنة مع 19.5% في عام 2010، وضمن مكونات المصنوعات حافظت المواد الكيماوية والمصنوعات الأساسية تقريبا على أهميتها النسبية في الصادرات خلال عامي 2010 و2011 مشكلة نسبة 6.1% و4.9% على التوالي، أما الآلات ومعدات النقل فقد تراجعت حصتها في صادرات دول المنظمة من 5.3% إلى 4.7% خلال الفترة نفسها، وبالنسبة لفئة السلع الزراعية فقد حافظت على أهميتها النسبية تقريبا عند مستوى عام 2010 بنسبة 3.7%، كما يوضحه الشكل التالي:[18]

الشكل رقم(04): الهيكل السلعي للصادرات خلال سنوات 2011/2010

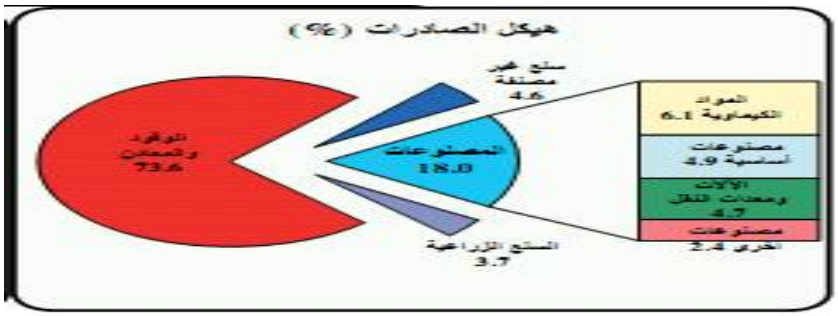

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي، مرجع سابق، ص170.

ب- تحليل بنية التوزيع الجغرافي للصادرات

سنحاول القيام بتحليل التوزيع الجغرافي لصادرات الدول العربية التابعة لمنظمة الاسكوا حسب المناطق والدول الأكثر أهمية ولتسهيل عملية التحليل سنقوم بالتركيز على الزبائن الثمانية الأوائل الذين تتعامل معهم دول الاسكوا في مجال الصادرات، كما يوضحه الشكل التالي:[19]

الشكل رقم(05): وجهات صادرات بلدان الدول العربية

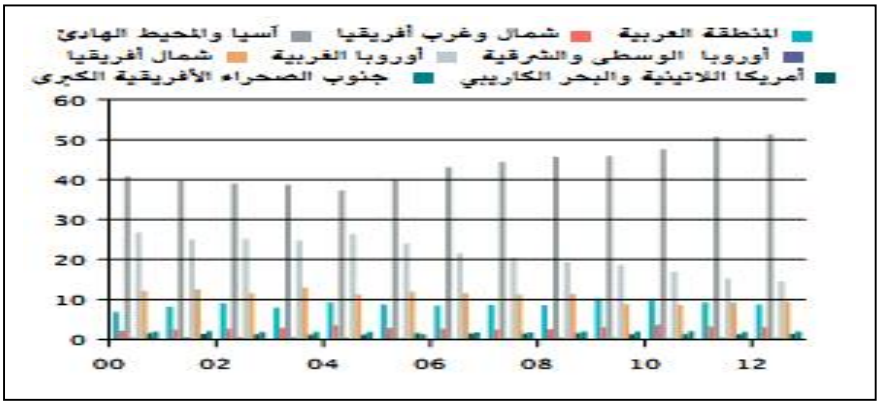

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سابق، ص8.

كانت منطقة آسيا والمحيط الهادي في عام 2012 الوجهة الرئيسية لصادرت البلدان العربية ولا سيما بلدان مجلس التعاون الخليجي وبلدان عربية أخرى تصدر الموارد الطبيعية، إذ استقبلت 51.4% من صادرات السلع، ومنذ عام 2003 تزداد حصة منطقة آسيا والمحيط الهادي من الصادرات العربية بينما تتراجع حصة أوروبا الغربية ومعظم هذه

الصادرات هي سلع مرتبطة بالطاقة، أما حصة التجارة بين البلدان العربية، فانخفضت في عام 2012 إلى 8.8%، بعد أن كانت قد وصلت إلى 10.3% في عام 2010 وهو أعلى معدل لها حتى الوقت الحاضر.

ج- تنافسية الصادرات

مؤشر التنوع يقيس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و1 بحيث كلما اقترب المؤشر من صفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى صفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية، أما مؤشر التركز ويعرف بمؤشر هيرفندال- هيرشمان يقيس مستوى التركز السوقي لحصة الدولة من الصادرات/الواردات العالمية في سلعة أو مجموعة سلعية محددة أو تنوعها بين أكثر من سلعة أو مجموعة سلعية، وتتراوح قيمة المؤشر ما بين 0 و1 وتشير القيم الدنيا للمؤشر إلى درجات تركز أقل لكل من الصادرات والواردات فيما تشير القيم الأعلى إلى درجات تركز أكبر، والجدول التالي يبين تنافسية الصادرات العربية وفق المؤشرين السابقين خلال 2007 و 2010: [20]

الجدول رقم (03): تنافسية الصادرات العربية: مؤشر التركز والتنوع السلعي لصادرات الدول العربية ودول مختارة أخرى

الدول	2007		2010	
	مؤشر التنوع	مؤشر التركز	مؤشر التنوع	مؤشر التركز
الأردن	0.579	0.151	0.642	0.176
الإمارات	0.599	0.486	0.585	0.435
البحرين	0.721	0.406	0.705	0.341
تونس	0.553	0.173	0.544	0.162
الجزائر	0.802	0.598	0.788	0.523
جيبوتي	0.668	0.431	0.622	0.300
جزر القمر	0.723	0.548	0.749	0.506
السعودية	0.777	0.743	0.768	0.736
السودان	0.814	0.632	0.810	0.755
سوريا	0.647	0.307	0.637	0.264
العراق	0.815	0.966	0.876	0.972
عمان	0.738	0.604	0.683	0.458
قطر	0.801	0.502	0.796	0.486
الكويت	0.817	0.688	0.807	0.723
لبنان	0.630	0.104	0.619	0.098
ليبيا	0.809	0.839	0.806	0.795
مصر	0.666	0.311	0.587	0.133
المغرب	0.675	0.155	0.664	0.155
موريتانيا	0.789	0.479	0.805	0.484
اليمن	0.802	0.771	0.773	0.721
ماليزيا	0.463	0.176	0.469	0.165
سنغافورة	0.480	0.250	0.491	0.266
كوريا	0.451	0.156	0.583	0.213
متوسط العالم	0.000	0.077	0.000	0.075

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي، مرجع سابق، ص171.

انخفض مؤشر التنوع للصادرات العربية لعام 2010 مقارنة بعام 2007، وذلك بالنسبة لجميع الدول العربية باستثناء أربع دول هي الأردن، جزر القمر، العراق وموريتانيا، إلا أن مؤشر تنوع الصادرات في الإمارات وتونس اقترب من متوسط العالم، مما يدل على زيادة تنوع الصادرات الوطنية لهاتين الدولتين مقارنة بالتنوع الحاصل في هيكل الصادرات العالمية. وفيما يتعلق بمؤشر التركز، فقد انخفض أي (تحسن) هذا المؤشر لعام 2010 مقارنة بعام 2007 في أربعة عشر دولة عربية هي الإمارات، البحرين، تونس الجزائر، جيبوتي، سوريا، السعودية، عمان، قطر، جزر القمر لبنان، ليبيا، مصر، واليمن، إلا أن خمس دول عربية أخرى وهي الأردن، العراق، الكويت، السودان وموريتانيا ارتفع فيها مؤشر تركز الصادرات، وتجدر الإشارة إلى أن درجة تركز الصادرات لكل من الأردن وتونس ولبنان ومصر والمغرب لازالت تعتبر منخفضة نسبيا وأقل من المتوسط العالمي.

3- تقدير الآثار المتوقعة للمعايير البيئية على تنافسية الصادرات

تتعد طرق تقييم الأثر الذي يحدثه الامتثال للمعايير البيئية الأشد صرامة على القدرة التنافسية، فصانعو السياسات يستطعون التطرق إلى كلفة الامتثال لمعيار معين على شركة أو قطاع اقتصادي وطني، كما يمكنهم في حل بديل أن يركزوا على مدى تأثر قطاعات اقتصادية مختلفة بالتغييرات في المعايير البيئية.

أ- تقييم أثر المعايير البيئية على التغيرات في تكاليف الطاقة والكهرباء على تنافسية الصادرات

يمكن أن تؤثر المعايير البيئية على استعمال الطاقة والكهرباء بعدد من الطرق، فالمعايير الوطنية التي تحدد مقادير أكسيد الكبريت(Sox) وأكسيد النتروجين(Nox) والمواد الدقيقة بأقل من 10 ميكرون، وتجعل منها أنظمة فنية لها أثرها على أنواع الوقود الممكن استعمالها لدعم أنشطة التصنيع. كما يمكن أن تفرض كميات الانبعاث في الهواء في بعض الصناعات على الشركات في الاستثمار في المرشحات أو في أساليب الإنتاج، ويمكن أن تحدث الالتزامات الوطنية المطبقة في إطار الاتفاقيات البيئية

المتعددة الأطراف بما فيها بروتوكول كيوتو، أثرا على أسعار وتكاليف الطاقة والكهرباء وعلى قدرة القطاع التنافسية، ويمكن توضيح أثر الزيادة في تكاليف الطاقة/ الكهرباء على الإنتاج في قطاعات مختارة من دول الاسكوا ومن ثم التأثير على الصادرات والأشكال التالية توضح ذلك:[21]

الشكل رقم(06): أثر الزيادة بنسبة مئة في المئة في تكاليف الطاقة/الكهرباء على الناتج في قطاعات مختارة

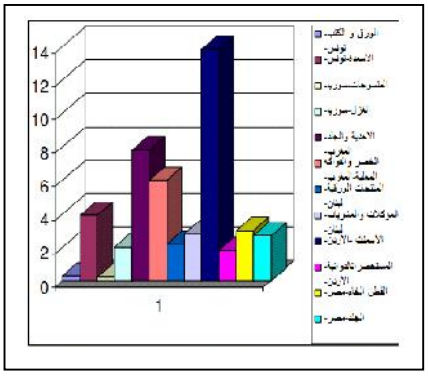

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية، مرجع سابق، ص21.

الشكل رقم(07): أثر الزيادة بنسبة مئة في المئة في تكاليف الطاقة/الكهرباء على الصادرات في قطاعات مختارة

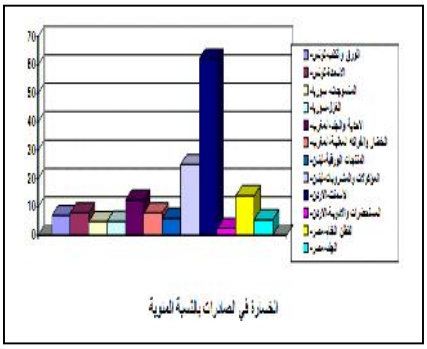

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية، مرجع سابق، ص21.

من الواضح أولا أن للزيادات في تكاليف الطاقة آثارا سلبية على النواتج، غير أن آثارها على الصادرات أوضح بكثير في القطاع نفسه. فمعظم الشركات قادرة على التكيف مع الانخفاض الذي يتراوح بين 1 و 4 في المئة في مستويات الإنتاج، والناجم عن ارتفاع تكاليف مدخلات الطاقة كما يمكنها تخطيه عبر التحسينات في الكفاءة أو تحويل بعض تكاليف الإنتاج الإضافية للمستهلكين في السوق المحلية، غير أن الخسارة في القدرة التنافسية للأسعار عن ارتفاع كلفة الإنتاج يمكن أن تولد خسارة في الصادرات بنسبة تتراوح بين 5 و15 في المئة، ومن الصعب التخفيف من حدة هذا الأثر، وتحدث التغييرات في كلفة الطاقة عادة أثرا شديدا في القطاعات الثقيلة كإنتاج الاسمنت والأسمدة، إلا أن قطاعات التصنيع

الخفيفة هي أيضا سريعة التأثر بتغير هياكل التكاليف المرتبطة بمختلف منتجات الطاقة أو الكهرباء، وعليه تشير التقديرات إلى أن قطاع الاسمنت في الأردن مثلا يعاني تراجعا في النواتج بنسبة 13 في المئة في حال تضاعف تكاليف الطاقة والمياه فيه غير أن قطاعات التصنيع الخفيفة في المغرب معرضة للتأثر بالحدة نفسها جراء ارتفاع تكاليف الطاقة، حيث تعاني نواتج الأحذية والسلع الجلدية وكذلك الفواكه والخضار المعلبة انخفاضا بنسبة تتراوح بين 6 و8 في المئة في حال مضاعفة تكاليف الطاقة، ويمكن أن تخلف السياسات العامة المتعلقة بتسعير الطاقة والكهرباء آثارا على القدرة التنافسية لمختلف القطاعات في دول الاسكوا.

ب- تقييم أثر المعايير البيئية في قطاع الأثاث

من طرق دراسة أثر المعايير البيئية على القطاعات الاقتصادية الرئيسية تحديد مدى تأثير قطاع معين بالتغيرات في التكاليف المرتبطة بفئات المدخلات الرئيسية فيه، إن مدى تأثر إنتاج وصادرات الأثاث في إحدى دول الاسكوا مثلا: في مصر بزيادة 100 في المئة في كلفة المدخلات الرئيسية فيه. ويمثل الخشب واليد العاملة على التوالي 40 في المئة و30 في المئة من مجموع تكاليف الإنتاج في القطاع، في حين يمثل رأس المال والمواد الكيميائية والطاقة 15 و 10 و5 في المئة على التوالي من إجمالي تكاليف الإنتاج، ويعمل في القطاع عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحقق متوسط أرباح بنسبة 43 في المئة، ومع أن نمو القطاع يشكل هدفا من أهداف الخطة الإنمائية الوطنية، والموضحة في الأشكال الآتية:[22]

الشكل رقم(07): الأثر على نواتج الأثاث في مصر

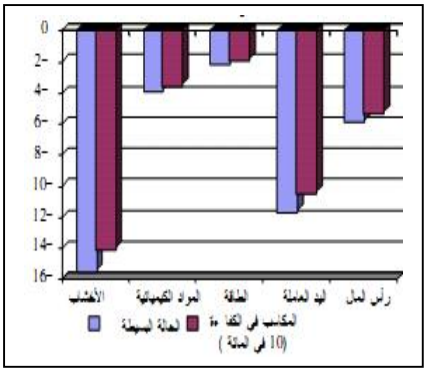

الشكل رقم(08): الأثر على صادرات قطاع الأثاث في مصر

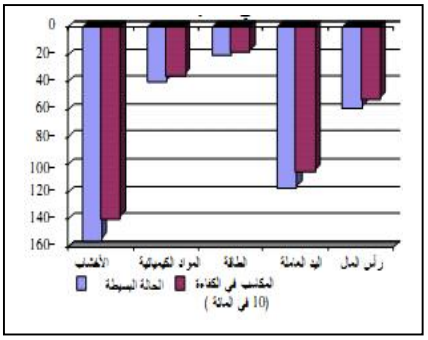

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية، مرجع سبق ذكره، ص:23.

يظهر التقييم أن قطاع الأثاث سريع التأثر بالتغيرات في تكاليف الأخشاب واليد العاملة. بيد أن ذلك القطاع يمكن أن يتجاوز التغييرات التي تطرأ على تكاليف الطاقة، خاصة بعد تحقيق مكاسب في كفاءة استخدام مدخلات الطاقة، ومع أن مصر تنتج الأخشاب والفلين، تستورد معظم كميات الأخشاب المستعملة في هذا القطاع من أوروبا لا سيما من ايطاليا وألمانيا، ولذلك يمكن أن يكون للمعايير الدولية التي تعتمد في أوروبا بشأن ممارسات الحراجة المستدامة آثار على تكاليف المدخلات الرئيسية في ذلك القطاع، كما يمكن أن يتأثر القطاع بالأنظمة البيئية المتعلقة باستعمال المواد الكيميائية المعمول بها في الحفاظ على الأخشاب أو معالجتها والتخلص من هذه المواد، لا سيما من حيث القدرة التنافسية للصادرات، لذلك ينبغي أن تتضمن السياسات المرتبطة بإدارة المواد الكيميائية في مصر ومعالجتها ترتيبات من أجل مساعدة قطاع الأثاث على الامتثال لتلك التدابير، وإلا تعرضت قدرة القطاع التنافسية للخطر.

ج- أثر المعايير البيئية على صادرات السلع البيئية

بلغ نصيب صادرات الدول العربية من الصنف (أ) كنسبة من الصادرات العربية الكلية أقل من 3% سنة 2005، وكانت هذه النسبة أقل من 1% في معظم الدول العربية، وأن منشآت الطاقات المتجددة وسلع إدارة الملوثات السائلة تسيطر على صادرات الدول العربية من السلع البيئية طوال الفترة 1992-2006، غير أن منشآت الطاقات المتجددة مالت إلى التفوق في السنة الأخيرة، حيث بلغ نصيبها من الصادرات الكلية من الصنف (أ) نحو 45%، ولعل اهتمام الدول العربية بهذه المنشآت يعتبر في مرحلة انتقالية للمطالبة بتخفيضات أكثر من الدول المستوردة، ولم يكن تطور هذه الصادرات من السلع مستقرا، بل عرف الانخفاض تارة والارتفاع تارة أخرى، والمؤشر الذي قد ينذر بتردي وضعية صادرات الدول العربية من السلع البيئية، لأنها تخضع لشروط ومعايير بيئية أشد صرامة من السلع العادية، وبالتالي تكاليف إنتاجها تكون مرتفعة جدا، وكذلك الانخفاض الملحوظ الذي سجلته صادرات السلع ذات العلاقة بالتقييم البيئي وإدارة النفايات الصلبة والتحكم في تلوث الهواء وإدارة وتخزين الطاقة ومكافحة الاهتزازات والضوضاء بعد أن حققت صادراتها تحسنا بين سنتي 2003 و2005:[23]

الشكل رقم(09): صادرات الدول العربية إلى دول العالم من الصنف (أ) للسلع البيئية مقسمة حسب نوع الخدمة البيئية خلال الفترة: 1992- 2006

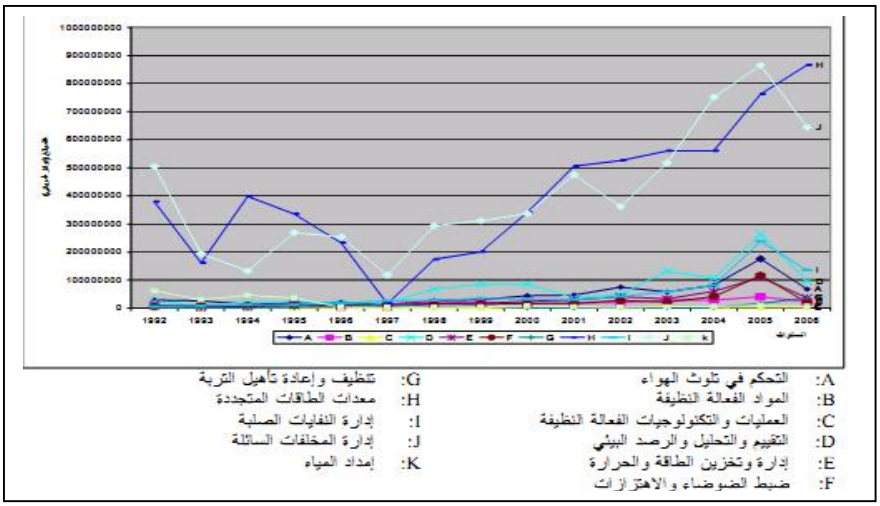

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تحرير تجارة السلع والخدمات البيئية في منطقة الاسكوا والدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص:31.

د- أثر المعايير البيئية على بعض القطاعات الأخرى

من خلال ما سبق فإن الدول المتقدمة قد تتخذ المعايير البيئية كأداة حمائية غير جمركية ضد صادرات الدول النامية، وبخاصة وأن الأخيرة تلعب دورا متواضعا للغاية في عملية وضع هذه المعايير، كما أن الدول النامية عامة والدول العربية خاصة لا تستطيع توفير المبالغ المالية اللازمة للتوافق مع المعايير البيئية، مما يؤثر على القدرة التنافسية لها، والجدول الموالي يوضح تأثير المعايير البيئية على القدرات التنافسية لصادرات دول الاسكوا في قطاعات مختارة:[24]

الجدول رقم(04): أثر المعايير البيئية على القدرات التنافسية لبعض القطاعات في دول الاسكوا

المجال	السبب البيئي	النتيجة
الصيد البحري	معايير صحية للاتحاد الأوروبي منعت استيراد الأسماك من بعض دول الاسكوا عام 1997.	فقدت تلك الدول لمصدر رئيسي للعملات الأجنبية، مما انعكس على مسيرتها التنموية.
صناعة المنسوجات	حظر استعمال بعض المواد الأولية المستخدمة في التصنيع لكونها تضر بالبيئة والصحة.	زيادة التكلفة في البلدان المنتجة مما أثر على قدراتها التنافسية في الأسواق الدولية ومن ثم فقدت بعض أسواقها الخارجية.
صناعة الجلود	منع استيراد الجلود والأحذية التي تدخل في صناعتها مواد صباغة OZA والـــ BCP	تقليص قطاع التصدير في عدد من دول الاسكوا كما ساهم في زيادة التكاليف وبالتالي الأسعار مما انعكس على تناقص قدرتها التنافسية.
تجارة الأخشاب	إصدار قوانين تتطلب تحديد نوعية الأخشاب المستوردة ومصدرها وطالب الآخرون بالحد من استيرادها	التأثير على تجارة الأخشاب في العالم مما انعكس سلبا على بعض دول الاسكوا.

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاعتبارات البيئية لمنطقة التجارة العربية الكبرى، مرجع سبق ذكره ص:.11

خَاتِمَة

إن القيود الفنية والمتمثلة في الاشتراطات والمعايير البيئية في التجارة الدولية كثيرا، ما تؤثر على مستويات الإنتاج والصادرات، غير أن هذا الأثر لا يقع بالضرورة بدرجة كبيرة على القدرة التنافسية، كما أنه من الممكن التخفيف من حدة الآثار السلبية بعد حساب مكاسب الكفاءة والزيادة في الأسعار التي يمكن تحقيقها من الحصول على تكنولوجيات جديدة ودخول أسواق متخصصة، كذلك يمكن أن يحدث الامتثال للأنظمة البيئية تغيرا على صعيد قدرة المؤسسات في مجال التصدير ودخول الأسواق الدولية، ويسمح تحسين الأداء البيئي أيضا

بخفض التكاليف الناجمة عن التدهور البيئي، وإن تأثير المعايير البيئية على تنافسية الصادرات هو أمر نسبي يتوقف على عدة عوامل، منها درجة صرامتها، وطبيعة اللوائح المنظمة المستخدمة، وقوة جماعات الضغط من رجال الصناعة وغيرهم، وكذا مستوى النمو الاقتصادي للدولة، إلا أن تنمية الصادرات من القضايا التي لا يمكن بأي حال غض البصر عنها لما لها من أهمية بالغة في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وأصبح لزاما على الدول العربية التابعة لمنظمة الاسكوا تعبئة الموارد المالية والبشرية وبناء القدرات لدفع وتنمية الصادرات المحلية عن طريق تبني الاشتراطات والمعايير البيئية في مؤسساتها مما يدعم القدرة التنافسية لصادراتها السلعية والخدمية نتيجة لما أصبح للبعد البيئي من أهمية قصوى في الحفاظ على أو فتح الأسواق الخارجية الدولية.

وللحد من التأثير السلبي المتوقع للمعايير البيئية على تنافسية الصادرات، فإنه يمكن لدول الاسكوا أن تعد نفسها وتتكاتف للمطالبة بما تفرضه الاتفاقيات على الدول الصناعية الغنية لكي تمدها بالمعونات المالية والفنية التي تساعدها علي تحقيق أهدافها التنموية والبيئية هذا من جهة، ومن جهة ثانية علي الدول الصناعية أن تكف من جانبها على فرض العراقيل المتعسفة أمام صادرات هذه الدول بدعوي حماية البيئة، وعليها أن تلجأ إلى عقد اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف، يعطي فيها كل طرف مزايا متبادلة للطرف الآخر يكون من بينها استثناء الصادرات من المعايير البيئية الصارمة، وبذلك تستطيع الدول الحفاظ على المزايا النسبية التي تتمتع بها صادراتها، وأن تحتفظ بنصيب تلك الصادرات في أسواق الدول الأخرى وإجبار الدول الأخرى على تبني معايير ومقاييس بيئية مشابهة لتلك التي تطبقها هي حتى تقبل وارداتها، والهدف من وراء ذلك هو حماية المنتجين المحليين من منافسة المنتجين الأجانب، ممن تطبق دولهم معايير بيئية أقل صرامة، وقد تلجأ الدولة إلى عقد اتفاقات بيئية دولية صارمة من أجل تحقيق الهدف نفسه.

الهوامش والمراجع المعتمـــدة

(1) أحمد عبد الخالق، أحمد بديع بليح، تحرير التجارة العالمية ودول العالم النامي: المنظمة العالمية للتجارة، آثار المنافسة الدولية المشكلة البيئية والتجارة العالمية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2003/2002، ص:135.

(2) كمال ديب، دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة: مدخل بيئي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص:211.

(3) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2005، ص:3.

(4)Hervé Devillé ,Economie et politiques de l'environnement, principe de précaution, critères de soutenabilité, l'Harmattan, paris, 2010, p :167.

(4) أحمد عبد الخالق، السياسات البيئية والتجارة الدولية دراسة تحليلية للتأثير المتبادل بين السياسات البيئية والتجارة الدولية، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، 1994، ص:68.

(5) نجية عبد المحسن، التعبئة والتغليف للمنتجات الغذائية: تقنياتها، مواردها، أساليب التدوير، المواصفات العربية والدولية المؤتمر العربي للاعتبارات البيئية في الصناعات الغذائية العربية: الأوضاع الحالية واتجاهات المستقبل، الجامعة العربية، مصر 05/03 أفريل 2006، ص:3.

(7) المرجع نفسه، ص:4.

(8) بوجعادة إلياس، صيد فاتح، أثر الإجراءات والاشتراطات البيئية المتعلقة بالتجارة الدولية على التنمية المستدامة، الملتقى الوطني السابع حول تحرير التجارة الدولية وأثره على التنمية المستدامة، جامعة سكيكدة، الجزائر، يومي11/10 ماي 2010 ص:5.

(9) منية براهيم يوسفي كاهية، العلامة البيئية في العلاقات بين التجارة والبيئة: التجربة التونسية خطوات نحو الاستدامة، ورقة عمل مقدمة لاجتماع الخبراء العرب حول العلاقات بين التجارة والبيئة، الجامعة العربية، القاهرة، مصر، نوفمبر2007، ص:5.

(10) أحمد عبد الخالق، أحمد بديع بليح، مرجع سبق ذكره، ص:180.

(11)Hervé devillé ,économie et politiques de l'environnement, principe de précaution, critéres de soutenabilité, op-cit,p :168.

(12)دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، المركز الوطني للتنمية الزراعية، سوريا، 2003، ص:134.

(13) أحمد عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص40

(14) كردوسي أسماء، آثار السياسات البيئية على تنافسية الصادرات، الملتقى الوطني السابع حول تحرير التجارة الدولية والتنمية المستدامة، جامعة سكيكدة، الجزائر، يومي 11/10 ماي 2010، ص ص:8،9.

(15) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاسكوا في سطور، تم تحميله من الموقع الالكتروني:

http://www.escwa.un.org/arabic/about/main.asp

تاريخ الاطلاع يوم 2013/10/30.

(16) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، منشورات صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2012، ص:165.

(17) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المجموعة الإحصائية العربية 2012، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك الولايات المتحدة الأمريكية، 2012، ص:220.

(18) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سبق ذكره، ص:169.

(19) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية، منشورات الأمم المتحدة الولايات المتحدة الأمريكية، 2013، ص8

(20) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سبق ذكره، ص:171.

(21) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية، مرجع سبق ذكره، ص:20.

(22) المرجع نفسه، ص:23.

(23) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تحرير تجارة السلع والخدمات البيئية في منطقتي الاسكوا والدول العربية منشورات الأمم المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، 2007، ص31.

(24) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاعتبارات البيئية لمنطقة التجارة العربية الكبرى، منشورات الأمم المتحدة نيويورك الولايات المتحدة الأمريكية، 2007، ص:11.